أكدوا ضرورة الانتصار للحق الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الغاشم

نواب ومؤسسات محلية وعربية: صفقة القرن مرفوضة عربياً وإسلامياً ومن كل أحرار العالم

مجلس الأمة

الشيخة سعاد الصباح تلقي قصيدتها

جانب من الحضور بندوة جمعية المحامين

- 11 نائباً طالبوا بتخصيص جزء من جلسة المجلس المقبلة لمناقشة تداعيات «المؤامرة»
- «اتحاد الصحافيين»: فلسطين التاريخية أرض الشعب العربي الفلسطيني وعاصمتها القدس
- العجمي: الاعتراف بالكيان الصهيوني مسألة مرفوضة لدينا ولابد أن نعرف ماذا نريد
- الشريان: الشعارات لن تجدي نفعا فالصهاينة استعمرونا بالتخطيط والعلم وليس بالعشوائية

اثار إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأسبوع الماضي ما يسمى بصفقة القرن ردود فعل واسعة على المستويين النيابي والشعبي، فعلى المستوى النيابي

تقدم 11 نائباً من أعضاء مجلس الأمة بطلب تخصيص جزء من جلسة مجلس الأمة المقررة يومي غداً وبعد غد لمدة ساعة وذلك لمناقشة تداعيات صفقة القرن، وبيان موقف مجلس الأمة منها، والنواب هم محمد الدلال، وأسامة الشاهين، وثامر السويط، وخالد العتيبي، وحمدان العازمي، والحميدي السبيعي، وعبدالله فهاد، ووتايف المرداس، ومحمد الهدية، وماجد المطيري، وعادل الدمخي.

وقال النواب في الطلب "تحتل القضية الفلسطينية والمسجد الأقصى أهمية بالغة لدى الشعب الكويتي"، لافتين الى ان "للمواقف الحكومية والبرلمانية والشعبية الكويتية المؤيدة للحقوق الفلسطينية دور في دعم الشعب الفلسطيني في مواجهة جرائم الاحتلال الإسرائيلي".

وأشاروا الى ان الطلب المقدم يأتي "انتصارا للحق الفلسطيني ومواجهة لكل انواع الظلم والإجرام المرتكب بحق المقدسات الإسلامية ومن ذلك ما يسمى بصفقة القرن المشبوهة والمرفوضة عربيا وإسلاميا وإنسانيا".

من جهتها دعت الأمانة العامة لإتحاد الصحافيين العرب جماهير الامتين العربية والإسلامية، وكل احرار العالم إلى بدء الإطاحة بصفقة القرن، التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية.

وأكدت الأمانة في نهاية اجتماعها الطارئ الذي عقد برئاسة رئيس الاتحاد مؤيد اللامي في مقر الاتحاد بالقاهرة ان الجريمة المتجددة تمت تحت مسمى مؤامرة صفقة القرن لن تمر، وسيتم إسقاطها.

وشددت الأمانة على ان فلسطين هي فلسطين التاريخية، وهي ارض الشعب العربي الفلسطيني وعاصمتها القدس بمقدساتها الإسلامية والمسيحية.

هذا وقد اتخذت الأمانة العامة للاتحاد سلسلة من القرارات أبرزها:

-تشكيل فريق عمل برسالة رئيس الاتحاد للمباشرة فوراً بتوجيه كتب إلى برلمانات العالم، وكل النقابات والمؤسسات المهنية والعمالية والاجتماعية ومؤسسات حقوق الإنسان لشرح مخاطر هذه المؤامرة على فلسطين وشعبها، ودعوتها للتحرك، وبكافة الوسائل المتاحة لإسقاطها.

-دعم لجنة فلسطين ومقاومة التطبيع في الاتحاد، وتنشيط عملها الوضع برنامج عمل متواصل وفعال على كافة الأصعدة في مواجهة صفقة القرن.

على صعيد متواصل نظمت لجنة القدس ومناهضة التطبيع في جمعية المحامين بالتعاون مع التيار العروبي مهرجانا خطابيا بعنوان «صفعة القرن» بمشاركة مجموعة من القوى السياسية وجمعيات النفع العام والقوى الطلابية وجموع من المواطنين والمقيمين.

في البداية، قال ممثل التيار العروبي فهد العجمي ان صراعنا مع العدو الصهيوني ليس صراع حدود انما صراع وجود، ونحن نرفض ما تقوم به السلطة الفلسطينية من تنازلات لأننا جزء من الأمة.

وأضاف ان الاعتراف بالكيان الصهيوني مسالة مرفوضة لدينا، وعلى الفلسطينيين أن يقفوا مع انفسهم ويعرفوا ماذا يريدون ليتطلقوا دون الحاجة إلى الخطب الرنانة، مشددا على ان التطبيع خيانة ونحن مع كل من يواجه الصهاينة قلبا وقالبا.

من جهته، قال رئيس جمعية المحامين شريان الشريان إن فلسطين قضية امة متخاذلة فقدت خارطة الطريق ولا تؤمن بالمنهج والنظام والعلم واكتفت بالكلام فقط في ظل عالم ينتفض بالعلم والابتكار وبث الأفكار والأطروحات والخطابات.

واضاف ان الشعارات لن تجدي نفعا، فالصهاينة استعمرونا بالتخطيط والعلم في الوقت الذي تركنا نحن فيه العلم وأصبح من يتحدث بلغة العنتريات هو صاحب القضية ونسينا ان القضية أكبر من الجميع، وبات أطفالنا لا يعرفون القدس وقدسيتها بالنسبة إلينا.

من جانبه، قال ممثل الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب احمد القحطاني: ان ما يؤلمني ما نقوم به من جلد الذات والتخوين وتبادل الاتهامات والطعن بذواتنا في حين أن القرارات التي اتخذها الرئيس الأميركي مدروسة ومرتبة ولا رأي للدول العربية بها، فكيف لنا اتهام بعضنا البعض بالخيانة؟! مؤكدا انه من الخطأ جلد ذواتنا وإنما علينا الاتحاد جميعا حتى لا نمزق الجسم العربي في وقت ما أحوجنا فيه إلى التلاحم ورص الصفوف والبحث عن سبل التصدي لهذه القضية بدلا من تقاذف الاتهامات.

بدوره، قال رئيس الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام صالح العجمي ان فلسطين عربية اسلامية عاصمتها القدس عاصمة العروبة والكرامة، ومن يفرط في عروبته لا يستحق ان يكون إنسانا قبل ان يكون عربيا.

من جانبه، قال رئيس اتحاد المهندسين العرب وجمعية المهندسين م.فيصل العتل انه في الوقت الذي يزداد الخصم اغتصابا لأرض فلسطين نزداد نحن تشرذما وابتعادا حتى بتنا لا يحسب حساب لنا إلا من خلال ما نقدمه من مال وإذعان والاستمرار في دعم الكيان الصهيوني.

وقال ان الدعوة للتفاوض من قبل الكيان الصهيوني وحليفه الأمريكي لتهويد القدس وآخرها ما يسمى بـ "صفقة القرن" كلها خطوات تؤكد غطرسة عدونا وزيادة هوانا، مشيرا الى ان لغة الاستنكار والتعبير عن الرفض لم تعد تجدي نفعا، فلابد من عمل وإستراتيجية عربية موحدة تواجه هذه الغطرسة وهذا الظلم وتنقذ امتنا من هوانها وضعفها، مطالبا كل المؤسسات الانسانية العالمية التحرك بلغة العصر وفنون السياسة والاقتصاد لتسخيرها لصالح الشعب الفلسطيني وأرضه المغتصبة.

من جانبها قالت الشيخة الشاعرة سعاد الصباح في شعر نظمته تحت عنوان صفقة الخزي:

كلما مر ببالي عرب اليوم بكيت
كلما فكرت بحال قريش بعد ان مات رسول الله
خانتني دموعي وبكيت
كلما حدقت في خارطة اليوم وفي خارطة الأمس
بكيت
كلما أبصرت صلاح الدين يستجدي فتات الخبز بالقدس ويستعطي على باب السيوف العربية
بكيت
كلما شاهدته في مركز البوليس مرميا على الحائط دون هوية
بكيت
إنني بنت الكويت هل من الممكن أن يصبح قلبي يابسا مثل حصان من خشب
باردا مثل حصان من خشب
هل من الممكن
وجسمي نخلة تشرب من بحر العرب
سوف ابقى دائما انتظر المهدي
ابحث عن صفصافة
عن نجمة عن جنة خلف السراب
سوف ابقى دائما انتظر الورد الذي يطلع من تحت الخراب.

10 شكاوى ورسائل وعريضة واحدة على جدول أعمالها

«كورونا» و«الإسكان» و«التلاعب بعناوين السكن» تتصدر طلبات المناقشة لجلسة المجلس .. غداً

وجه رئيس مجلس الأمة الدعوة للنواب لحضور جلسة المجلس العادية العلنية غدا، وستكون جلسة بعد غد امتداد لها.

وعلى جدول أعمالها بالإضافة إلى التصويت على طرح الثقة بوزيرة الشؤون السابقة الدكتورة غدير أسيري والذي سقط بعد اسقالتها 3 طلبات مناقشة بشأن (كورونا) و (الإسكان) و (التلاعب بعناوين السكن) إضافة إلى اقتراح بقرار.

وتقدم بالطلب الأول لتخصيص ساعة من الجلسة لمناقشة تداعيات انتشار فيروس كورونا واستعدادات الحكومة لضمان صحة المواطنين، النواب محمد الدلال ورياض العدساني وعبدالله الكندري والحميدي السبيعي وأسامة الشاهين.

ونص الطلب على ما يلي:

أدى انتشار فيروس «كورونا» الذي ظهر في جمهورية الصين إلى ازدياد حالات المرض والهلع في الكثير من دول العالم، وقد تناولت وسائل الإعلام العالمية أخبار انتشار الفيروس في دول العالم الأخرى وقيام جمهورية الصين ودول أخرى بإجراءات وقائية واحترازية وصحية ذات مستوى عال لحفظ صحة وسلامة مواطنيها كما لوحظ أخيرا قيام وزارة الصحة باتخاذ عدد من الإجراءات الوقائية والاحترازية.

إلا أنه وبسبب خطورة الفيروس وانتشاره ما يتطلب معه الاهتمام الكبير، لذا ومن هذا المنطلق وحرصا على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين في الكويت، واستنادا على المادة (146) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة يرجى تخصيص ساعة من جلسة مجلس الأمة المقبلة بتاريخ (4 و5) فبراير 2020 لمناقشة هذه القضية المهمة والخطيرة على أن تقدم الحكومة تقريرا بشأن استعدادات الجهات الحكومية لإدارة هذا الملف وضمان صحة وسلامة المواطنين والمقيمين.

قضية الإسكان

وتقدم النواب عبدالله الكندري ورياض العدساني وأسامة الشاهين ود. عادل الدمخي ومحمد الدلال بطلب تخصيص ساعتين لمناقشة قضية الإسكان والإجراءات الحكومية باستصلاح الأراضي الفضاء.

ونص الطلب على ما يلي:

لما كان المواطنون يعانون من تأخر الدولة بتوفير الرعاية السكنية لهم لسنوات طويلة، ولما كانت أسعار البيوت السكنية خارج متناول أيادي المواطنين، ولما كانت هناك محدودية بالقسائم السكنية المعروضة بسبب احتكار الحكومة للأراضي واستنادا إلى المادة (112) من الدستور والمادة (146) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة نتقدم نحن الموقعين أدناه بطلب تخصيص ساعتين لمناقشة قضية الإسكان، من أجل العمل على إيجاد حلول من تخفيف طوابير الانتظار وكل ما يتعلق بالقضية الإسكانية.

ومع ما ورد بتنفيذ في القانونين رقم 27/1993 و27/1995، من التزام المؤسسة العامة للرعاية السكنية خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون رقم 8/2008 باستصلاح الأراضي اللازمة لتوفير مائة ألف قسيمة سكنية.

لذا يطلب الموقعون أدناه إدراج الطلب في جدول أعمال أول جلسة تالية وإبلاغ رئيس مجلس الوزراء ووزيري الإسكان والمالية بفحواه، وعملا بنص المادة (148) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

عناوين السكن

تقدم النواب أحمد الفضل وعمر الطبطبائي ود. بدر الملا ويوسف الفضالة وراكان النصف بطلب تخصيص ساعتين لمناقشة التلاعب في تسجيل عناوين السكن ببيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

ونص الطلب على ما يلي:

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه وإعمالا لنص المادة 146 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، نأمل تخصيص ساعتين من جلسة يوم الثلاثاء الموافق 4 فبراير 2020 لمناقشة وجود تلاعب وتقييد الأشخاص على عناوين سكن أسر كويتية من دون علم وموافقة رب الأسرة، وهو الأمر الذي تكرر في أكثر من واقعة بما يثير وجود تلاعب خطير في سجلات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، وتعد على حقوق الأسر الكويتي، وشبهة ارتكاب جريمة التزوير في قيد معلومات غير صحيحة.

اقتراح بقرار

وادرج في الجلسة نفسها اقتراح بقرار تقدم به النائب ماجد المطيري لتشكيل لجنة مشتركة بين لجنتي الشؤون المالية، والميزانيات لفحص الأرقام الحكومية والتأكد من مدى مطابقتها للواقع المالي للدولة.

ونص الطلب على ما يلي:

في ظل إعلان الحكومة المستمر عن بيانات وتقديرات لقيمة العجز في الميزانية العامة للدولة وما اتضح أنه عجز دفتري وتقديري وليس حقيقيا ولا يلامس واقع الأرقام والبيانات المالية، وعلى ضوء عدم تجاوب الحكومة مع عشرات المقترحات النيابية الرامية إلى تحسين مستوى المعيشة للمواطنين والتي تصطدم دوما بالتكلفة العالية وتأثيرها على الميزانية على حد قول الحكومة مثل الاقتراحات الخاصة بتعديل قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المساعدات الاجتماعية ومساعدة ربات البيوت وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم، وفي مقابل الرفض الحكمي شكك متخصصون في دقة الأرقام الحكومية المتعلقة بحساب الميزانية العامة والعجز المتوقع.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح بقرار التالي:

«تشكيل لجنة مشتركة بين لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، لجنة الميزانيات والحساب الختامي تتولى تعقب الأرقام والبيانات والمؤشرات التي تدلي بها الحكومة عند طرح ملفات ذات علاقة بالملاءة المالية والعجز في الميزانية العامة وترشيد النفقات وخفض التكاليف، وسيكون على رأس عملها فحص الأرقام الحكومية والتأكد من مدى مطابقتها للواقع المالي للدولة مع الواقع المالي للدولة مع الاستعانة بالأكاديميين المتخصصين في الاقتصاد والقانون والتمويل الذين ينتمون إلى جمعيات اقتصادية بالإضافة إلى دكاترة في الجامعة وأصحاب الخبرة في هذا المجال».

أدرج على جدول أعمال جلسة بعد غد الثلاثاء الموافق 4 فبراير الجاري، 5 شكاوى وعريضة واحدة واردة إلى مجلس الأمة للتنويه عنها بتلك الجلسة، وجاءت على النحو التالي:

1 – شكوى رقم (562) ضد وزارة الصحة بشأن الضرر الواقع على موظفة جراء تجاهل الوزارة الشكاوى المقدمة منها.

2 – شكوى رقم (563) ضد وزارة التعليم العالي بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء عدم تنفيذ الوزارة الحكم القضائي النهائي الصادر لمصلحته.

3 – شكوى رقم (564) ضد الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء عدم تعاون الجهاز مع إدارة المواليد بوزارة الصحة لاستكمال إجراءات استخراج اثباتات لابنه.

4 – شكوى رقم (565) ضد وزارة الصحة بشأن الضرر الواقع على مواطنة جراء اخطاء طبية عدة وسوء استخدام سلطة من رئيس وحدة جراحة المخ والأعصاب في مستشفى ابن سينا أدت إلى وفاة والدتها.

5 – عريضة رقم (566) ضد الهيئة العامة للرياضة بشأن الضرر الواقع على مجموعة مواطنين جراء تأجير ملعب ومحلات تجارية في نادي الجهراء بالمخالفة للقانون.

6 – شكوى رقم (567) ضد وزارة الصحة (مستشفى الجهراء) بشأن الضرر الواقع على موظف جراء تخطيه في الترقية.

أدرج على جدول أعمال جلسة بعد غد الثلاثاء 5 رسائل واردة جاءت كالتالي:

1 – رسالة من صاحب السمو أمير البلاد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لتولي سموه مقاليد الحكم.

وجاء في نص رسالة سموه:

تلقينا بوافر التقدير رسالتكم الكريمة المتضمنة تهنئتكم وتهنئة اخواتكم أعضاء مجلس الأمة لنا بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لتوليتنا مقاليد الحكم، معربين لكم عن خالص الشكر على ما أبديتموه من فيض المشاعر الطيبة ومن صادق الدعاء بهذه المناسبة، ومؤكدين في الوقت ذاته ان ما تحقق من إنجازات حضارية على صعيد المسار التنموي الطموح لوطننا العزيز إنما تأتي بفضل وتوفيق من الله جل وعلا ثم بفضل الجهود المخلصة لأبناء الوطن الكرام وبحرصهم على إعلاء شأن وطننا الغالي على كافة الأصعدة، مبتهلين إلى المولى تعالى أن يحفظ وطننا العزيز وهو ينعم بالأمن والأمان والرخاء، ويسدد خطى الجميع لخدمته وتحقيق كل ما يتطلع إليه من نمو وتقدم وازدهار، وأن يديم على الجميع موفور الصحة والعافية.

2 – رسالة من رئيس لجنة التحقيق في وفاة المواطن أحمد الظفيري النائب محمد حسين الدلال يطلب فيها تمديد المدة المحددة لتقديم اللجنة تقريرها إلى المجلس حتى 2020/4/30، وفيما يلي نص الرسالة:

وافق مجلس الأمة في جلسته المعقودة يوم الثلاثاء الموافق 2019/12/24 على الطلبين المقدمين من بعض السادة الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية للوقوف على كل الملابسات التي صاحبت وفاة المواطن أحمد الظفيري، على أن تقدم اللجنة تقريرها (كما جاء في الطلب الثاني) خلال شهر.

ولما كان التحقيق في هذا الموضوع يشمل جوانب متعددة، فإن اللجنة تطلب من المجلس الموقر النظر في تمديد المدة لتقديم تقريرها حتى 2020/4/30.

3 – رسالة من عضو مجلس الأمة أسامة عيسى الشاهين يطلب فيها إحالة الاقتراحين بقانونين المشار إليهما بنص الرسالة من لجنة الشؤون التشريعية والقانونية إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عملا بالمادة (55) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، على أن تقدم اللجنة المالية تقريرها بشأنهما إلى المجلس خلال شهر.

وجاء في نص الرسالة:

لما تقدم الأعضاء محمد هايف المطيري، عبدالله أحمد الكندري، عبدالله فهاد العنزي، خالد محمد العتيبي، وأسامة عيسى الشاهين – بالاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (116) لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمقدم بصفة الاستعجال.

ولما تقدم الأعضاء خالد محمد العتيبي، عبدالله أحمد الكندري، عبدالله فهاد العنزي، محمد هايف المطيري، وأسامة عيسى الشاهين – بالاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (39) لسنة 2010 بشأن تأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت، والمقدم بصفة الاستعجال.

ولما قامت (6) بنوك «تجارية» بتوقيع عقد قرض تمويل مشروع إنشاء وتشغيل محطة أم الهيمان لمعالجة الصرف الصحي بقيمة 650 مليون دولار أميركي لمدة 26 عاما، ما يتذر بحرمان جديد لقطاع كبير من المواطنين من الاكتتاب العام المقبل.

لذا أتقدم بطلب الاقتراحين بقانونين المشار إليهما أعلاه إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية – من لجنة الشؤون التشريعية والقانونية – فورا لتقوم بإعداد تقاريرها بشأنهما وإدراجه خلال شهر من تاريخه عملا بالمادة (55) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وجاءت مواد اقتراح تعديل القانون رقم 39 لسنة 2010 بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت، على النحو التالي:

مادة أولى

إضافة بند رقم 6 إلى المادة الأولى من القانون رقم 39 لسنة 2010 الشار إليه نصها الآتي:

«6 – تلتزم الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية، وفق ضوابط بنك الكويت المركزي، وتعليمات هيئة أسواق المال، بهذا الشأن.

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاءت مواد الاقتراح بقانون الآخر بتعديل بعض أحكام القانون رقم (116) لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص على النحو التالي:

مادة أولى

إضافة بند رقم (7) إلى المادة (27) من القانون رقم (116) لسنة 20144 المشار إليه نصها الآتي:

«7 – التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية، وفق ضوابط بنك الكويت المركزي، وتعليمات هيئة أسواق المال، بهذا الشأن».

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاءت مواد اقتراح بقانون الآخر بتعديل بعض أحكام القانون رقم (116) لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص على النحو التالي:

مادة أولى

إضافة بند رقم (7) إلى المادة (27) من القانون رقم (116) لسنة 20144 المشار إليه نصها الآتي:

«7 – التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية، وفق ضوابط بنك الكويت المركزي، وتعليمات هيئة أسواق المال، بهذا الشأن».

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

4 – رسالة من عضو مجلس الأمة علي سالم الدقباسي يطلب فيها عرض تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية المشار إليهما بنص الرسالة لمناقشتهما بجلسة اليوم، وفيما يلي نص الرسالة:

بالإشارة إلى تقارير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرجين بجدول أعمال المجلس:

1 – التقرير رقم (23) بتعديل المادة (112 مكرر) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976.

2 – التقرير رقم (24) بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976.

وحيث إن هذه التقارير من المواضيع الشعبية التي ينتظرها المواطن وخاصة فئة المتقاعدين لما لها من أهمية بالغة في التخفيف عنهم حيث إنها من المواضيع التي لا تتحمل الانتظار لما يترتب عليها من أضرار مادية على المتقاعدين.

وبما أنه تم تقديم أكثر من طلب للمجلس لاستعجال التقارير وذلك في جلسة يوم الثلاثاء 2019/12/24 وجلسة يوم الأربعاء 2020/1/22، ولم يتم عرض تلك التقارير حتى تاريخ الرسالة على المجلس.

لذا يرجى عرض هذه الرسالة على مجلس الأمة في الجلسة المقبلة ليتم عرض التقارير ومناقشتها في يوم الجلسة نفسه.

5 – رسالة من مجموعة من أعضاء مجلس الأمة يطلبون فيها تكليف لجنة المرأة والأسرة بالتحقيق في موضوع عدم التزام الوزارات والهيئات الحكومية بأولوية توظيف أولاد الكويتية ومساواة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي بالكويتيين في المزايا الوظيفية على أن تقدم اللجنة تقريرها خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر، وفيما يلي نص الرسالة:

كفل الدستور دعامات المجتمع مثل العدل والحرية والمساواة وتكافؤ الفرص للمواطنين كما دعم الأسرة واعتبرها أساسا للمجتمع وألزم القانون بحفظ كيانها وتقوية أواصرها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة وذلك من خلال المواد رقم 7، 8، 9 من الدستور الكويتي واتساقا مع ذلك صدر المرسوم رقم (17) لسنة 2017 باستبدال نص البند رقم (1) من المادة رقم (1) من نظام الخدمة المدنية بانه يفترض في من يعين في إحدى الوظائف الحكومية أن يكون كويتي الجنسية فإن لم يوجد فتكون الأفضلية للأبناء غير الكويتيين من أم كويتية كما أنه صدر قرار المجلس الأعلى في دول مجلس التعاون الخليجي في دورته الحادية والعشرين (المنامة ديسمبر 2000) بالموافقة على معاملة كل دولة لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي العاملين لديها في الخدمة المدنية معاملتها لمواطنيها أثناء الخدمة في المزايا الوظيفية.

وقد لوحظ عدم التزام الوزارات والهيئات الحكومية لتلك المراسيم لذلك نتقدم بطلب تكليف لجنة المرأة والأسرة بالتحقيق مع الجهات ذات العلاقة وتقديم تقرير للمجلس خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر.

وقدم الطلب كل من النواب الحميدي السبيعي، محمد الدلال، محمد الهدية، صفاء الهاشم ومبارك الحجرف.